

شباب اختلفوا حول مدى أهميته وفائدته وجدوى تطبيقه وكيفية تنظيمه

# «التجنيد الإلزامي».. يحافظ على أمن الكويت أم يقيد حرية الشباب بلا جدوى؟



د.عبدالكريم الكندري

## الكندري لـ«الأنباء»: التجنيد الإلزامي لا يتناسب مع تشجيع الشباب على العمل والإنتاج

الى ان ذلك الأمر يتناقض مع فكرة التجنيد الإلزامي. وتساءل الكندري: هل نرسل شبابنا الكويتي إلى التجنيد ونترك وظائفهم للوافدين؟ مضيفاً: لا يمكن أن ننكر أهمية دور الأمن في الدولة، مطالباً بزيادة عدد المقاعد في الشرطة والجيش بدلاً من أن يتقدم الشباب الكويتي بالخمسة آلاف على طلبه ضباط ويأخذ منهم 200 فقط، لاسيما أننا بحاجة إلى أفراد أمن وأفراد عسكريين. ومطالب الكندري بتوجيه الميزانية إلى وزارتي الداخلية والدفاع بدلاً من توجيهها إلى التجنيد الإلزامي بما يزيد من الطاقة العسكرية وعدد قوات الأمن، لاسيما أن وزير الداخلية يشككي يومياً من وجود نقص في عدد أفراد الأمن. ومن ناحية أخرى، أوضح الكندري أن الكويت موقعة على الكثير من الاتفاقيات الأمنية لمواجهة أي مخاطر خارجية، موضحاً ان البعض يقول ان التجنيد الإلزامي مفيد للقضاء على السلبات التي يعاني منها المجتمع الكويتي اليوم ولكن هذا الكلام غير صحيح فالأسرة والمدرسة هم أساس تربية الأبناء على حسن الأخلاق والثقافة الاجتماعية المطلوبة وليس التجنيد الإلزامي.

في محاولة للحصول على وجهة نظر نيابية حول موضوع التجنيد الإلزامي طرحت «الأنباء» الأمر على عضو اللجنة التشريعية بمجلس الأمة النائب عبدالكريم الكندري الذي كشف أنه ضد قانون التجنيد الإلزامي. وقال: إذا كنا نتحدث اليوم عن دولة نريدها ان تكون دولة اقتصادية وتهتم بالمشاريع الوسطى والصغيرة وتشجع الشباب للالتحاق بالقطاع الخاص وأن يهتم المواطنون بالحرف والمهن اليدوية فهذه التوجهات لا تتناسب مع قانون التجنيد الإلزامي نظراً لأن شريحة التجنيد الإلزامي هي نفس الشريحة الشبابية المستهدفة في تلك التوجهات. وأوضح الكندري: كيف يمكن ان نخبر الشباب اليوم على ترك مشاريعهم للذهاب إلى التجنيد الإجباري، فمن سيدبر أعمالهم ومشاريعهم؟ لافتاً الى ان تشجيع الشباب على العمل والإنتاج يتضارب مع قانون التجنيد. وأضاف قائلاً: في السابق كانت الدولة راعية وبالتالي كان يتوجه الموظفون إلى القطاع العام وراتب الموظف محفوظ عند ذهابه إلى التجنيد، ولكن اليوم الدولة تحت المواطنين على التوجه إلى القطاع الخاص للقضاء على البطالة، مشيراً



عبدالمعز عواد



عبد الرحمن البديح



حمد الكندري



حسن السليمي



يوسف الأحمد



مرزوق شريكه



فهد الحداد



علي حسين

داع لاجبار الشاب الكويتي للدخول في التجنيد اجبارياً. ومن وجهة نظر الطالب يوسف الاحمد من كلية الحقوق بجامعة الكويت ان امن الوطن وسلامة اراضيه مسؤولية كل مواطن.

وبالتالي فاننا اؤيد قانون التجنيد الإلزامي لكن مع وضع الضوابط القانونية المنظمة لتطبيقه.

آراء تطالب أعضاء مجلس الأمة بسرعة إقرار القانون وعدم عرقلته

شباب لا يرون جدوى منه فتجربة تطبيقه فشلت تماما

عرقلته

شباب لا يرون جدوى منه فتجربة تطبيقه فشلت تماما

عرقلته

شباب لا يرون جدوى منه فتجربة تطبيقه فشلت تماما

عرقلته

شباب لا يرون جدوى منه فتجربة تطبيقه فشلت تماما

عرقلته

شباب لا يرون جدوى منه فتجربة تطبيقه فشلت تماما

عرقلته

شباب لا يرون جدوى منه فتجربة تطبيقه فشلت تماما

عرقلته

شباب لا يرون جدوى منه فتجربة تطبيقه فشلت تماما

عرقلته

شباب لا يرون جدوى منه فتجربة تطبيقه فشلت تماما

عرقلته

شباب لا يرون جدوى منه فتجربة تطبيقه فشلت تماما

عرقلته

شباب لا يرون جدوى منه فتجربة تطبيقه فشلت تماما

عرقلته

شباب لا يرون جدوى منه فتجربة تطبيقه فشلت تماما

عرقلته



د.هشام الصالح

## الصالح لـ«الأنباء»: لا مبررات لـ«التجنيد الإلزامي» والأمر يحتاج دراسة

أوضح أستاذ القانون الدستوري د.هشام الصالح لـ«الأنباء» ان قانون التجنيد صدر عام 1980 وخلال التجربة الطويلة لهذا القانون اثبت عدم كفاءته وجدواه خلال فترة تطبيقه لذلك تم وقف العمل بهذا القانون وليس الغاؤه. وأضاف: وحاليا فان الدولة بصدد تشريع قانون آخر للتجنيد الإلزامي ومن وجهة نظري انه لا توجد اي مبررات للقانون، فهناك من يدعي وجوب تشريع قانون للتجنيد للقضاء على بعض المظاهر الأخلاقية المتعلقة بالجنس الآخر والتشبه بالنساء ولكن هذا

أوضح أستاذ القانون الدستوري د.هشام الصالح لـ«الأنباء» ان قانون التجنيد صدر عام 1980 وخلال التجربة الطويلة لهذا القانون اثبت عدم كفاءته وجدواه خلال فترة تطبيقه لذلك تم وقف العمل بهذا القانون وليس الغاؤه. وأضاف: وحاليا فان الدولة بصدد تشريع قانون آخر للتجنيد الإلزامي ومن وجهة نظري انه لا توجد اي مبررات للقانون، فهناك من يدعي وجوب تشريع قانون للتجنيد للقضاء على بعض المظاهر الأخلاقية المتعلقة بالجنس الآخر والتشبه بالنساء ولكن هذا



د.فهد السليمي

## السليمي لـ«الأنباء»: الحاجة إلى القانون تنطلق من تغير الوضع الجيوسياسي وازدياد التهديدات

مرور 10 أيام فقط وعندئذ سنحتاج إلى تطبيق مبدأ يسمى في الجيش «بالاستعواض»، ونكر انه يجب ألا نوظف المجندين في الوظائف الهامشية فقط، فيمكن توظيفه كسائق دبابه وأيضاً رماية المدفع نظراً لان المستوى التعليمي للفرع الكويتي الآن أفضل من مستواه التعليمي في السابق عندما صدر القانون السابق ولذلك يجب ان تكون المهارة العسكرية موجودة لدى المجند. وقال السليمي: وفي الحديث عن الدفاع عن الكويت لا بد من التنسيق مع الدول الخليجية المجاورة متمنيا ان تقوم الدول المجاورة بوضع قانون مشابه لقانون الخدمة الوطنية الكويتي. وتابع قائلاً: يقول البعض ان العديد من الدول ألغت قانون التجنيد الإجباري هذا الأمر صحيح ولكن لأنها لم تعد تواجه أخطاراً، موضحاً ان الولايات المتحدة الأمريكية عندما دخلت الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية وحرب فيتنام استخدمت مبدأ التجنيد الإلزامي لتعويض قطاع القوى البشرية وجمعت 2,5 مليون عسكري تحت السلاح. وأشار السليمي الى ان موقع الكويت الجغرافي والجيوسياسي يجعلها تقع بين دولتين كبيرتين وهما العراق وإيران بما يحتم علينا ان يكون لدينا شباب قادرين على استخدام السلاح والدفاع عن البلد وتأمين الحماية للمنشآت الحيوية في البلد. ولفت الى ان اسرائيل تستطيع اليوم حشد أكثر من 856 ألف عسكري تحت السلاح في خلال 3 أيام لافتاً ان هناك مقولة تقول انه لا يوجد مدني في اسرائيل وإنما يوجد عسكري في اجازة. وختتم السليمي قائلاً: على مر التاريخ البشري والسياسي بين الدول فإن عوامل التغيير دائماً تطرأ على المجتمعات والدول، فالسياسة الدولية متغيرة وعلاقات حسن الجوار قد تتوتر وتسوء في بعض الأوقات اما الظروف الاقتصادية والتي قد تدخل بعلاقات حسن الجوار السياسية والاقتصادية. فهي قد تحدث وحدت بين الدول على مر التاريخ مما يجعل هذه المحاور والتي ترتكز عليها الكويت وهي المحور السياسي والمحور الاقتصادي فريسة للتغيرات السياسية والاقتصادية او عرضة للإبتراز الإقليمي أو الدولي، كما حدث في تهديدات العراق للكويت أو استفادة بعض الدول العظمى نظير تقديم المساعدة والتدخل، إما بالتدخل المباشر في القرار السياسي أو فرض منحه اقتصادي ومنطلي على الكويت والشئ الثابت في هذه المعادلات هو الجغرافيا فموقع الكويت لن يتغير وجيران الكويت لن يتغيروا أو يتبدلوا والمطامح والصالح بين الدول قد ترتفع إلى درجة التهديد او تخفض لتصل إلى مرحلة التخطيط فقط وعليه فإنه لزاماً على الكويت التخطيط والعمل لردع التهديدات المتوقعة أو المحتملة ومواجهة التحديات التي قد تواجهها من خلال تجنيد الطاقات البشرية والشبابية من خلال مشروع قانون الخدمة الوطنية وتعاون وزارة التربية من خلال تطوير المناهج الدراسية المقررة والتي تمهد لدعم وتفعيل هذا القانون وعلى المحور الإقليمي فإن وضع سياسة عسكرية موحدة وفاعلة لفتح جبهة موحدة وكبيرة لمواجهة التهديدات العسكرية والتنسيق لوضع سياسة تسليحية متناغمة وتوحيد مفهوم الاتصالات ووجود الوحدات العسكرية الخليجية لفترات طويلة في مختلف الدول الخليجية يجب ان يكون من أهم الأمور الأساسية للشائين الكويتي والخليجي خلال الفترة المقبلة.

وضوح الخبير الأمني والاستراتيجي د.فهد السليمي لـ«الأنباء» ان قانون التجنيد الإلزامي كان ذا فائدة كبيرة قبل فترة الاحتلال الصدامي الغاشم على الرغم من كل سلبياته، فكان يوفر قوى عاملة للجيش الكويتي وان لم يتم استخدامها الاستخدام العنوي والتكتيكي الجيد. وتابع قائلاً: وتم إيقاف العمل بالقانون في 2001 بقرار من وزير الدفاع حينها الشيخ جابر المبارك، ولكن حالياً تغير الوضع الجيوسياسي للمنطقة وازدادت التهديدات فأصبحت الكويت بحاجة إلى التجنيد الإلزامي نظراً لأنه لا توجد لدينا الكثافة البشرية للحصول على قوات مسلحة نظامية على درجة عالية من العدد والتدريب بالإضافة إلى انه لا يوجد لدينا العمق الاستراتيجي الجغرافي للدولة. وأضاف السليمي قائلاً: نحن بحاجة إلى توفير طاقات بشرية تسد النقص في الجيش الكويتي بواسطة المجند الموهل وليس المجند فقط، وأقرب نظرية تقارب الكويت هي نظرية التجنيد الاسرائيلي، موضحاً ان الشاب الاسرائيلي يلتحق بالجيش في عمر 18 عاماً لمدة عامين وطلب السليمي ببلعاج قضية قانون التجنيد الإلزامي عن التسييس مطالباً النواب بالابتعاد عن تسييس القانون لاسيما ان البعض منهم يريد كسب أصوات، مشدداً على ان التجنيد من الخيارات الاستراتيجية للدولة، مناشداً أعضاء مجلس الأمة الابتعاد عن التسييس النيابي الاجتماعي لقانون التجنيد وان ينظروا إلى المصلحة الاستراتيجية وإلى مستقبل التهديد القادم إلى الكويت، مضيفاً: وعلى الدولة ألا تسييس التجنيد بل عليها ان تفعل الوطنية في التجنيد، ولهذا السبب سمي بقانون الخدمة الوطنية. ولفت السليمي الى ان من مساوئ قانون التجنيد السابق انه لم يراع كفاءات المجندين ولم يراع البعد الجغرافي ومناطق السكن الجغرافية كما لم يراع تخصص المجندين بالإضافة إلى ان الضباط الذين كانوا يدرسون المجندين لم يكونوا على قدر عال من التأهيل للتعامل مع المجندين. واقترح ان تتراوح مدة التجنيد بين سنة وستة اشهر فقط وان يتم حسابها في الخدمة الوظيفية مستقبلاً وايضاً ان يتم العمل بها بناء على التخصص، مؤكداً أهمية تلافى سلبيات قانون التجنيد السابق، كما اقترح السليمي ان يتم تجنيد الشاب في عمر 18 عاماً بعد الانتهاء من مرحلة الثانوية العامة في شهر يونيو يلتحق بالخدمة الوطنية في شهر ديسمبر لمدة 6 أشهر وينتهي منها شهر فبراير وبالتالي يمكنه الالتحاق بالجامعة أو بالكتليات العسكرية. ونكر انه بتطبيق قانون التجنيد تستطيع الحكومة الكويتية ان تحصل على فرقة مشاة خفيفة بمعدل 12 ألف عسكري خلال 4 سنوات، موضحاً انه يتم استخدام المجند لحماية المنشآت الحيوية في الدولة أو لوضع نقاط مراقبة على طول الساحل الكويتي لمواجهة لمصدر التهديد الرئيسي «إيران» وهو موجود على أكثر من 240 كيلومتراً، لافتاً الى ان هذه المسافة تحتاج الى أكثر من 16 لواء مشاة للدفاع عنها، مشيراً الى ان لواء المشاة يتكون من 3 آلاف مجند. وأفاد السليمي بان التجنيد يستطيع ان يغطي العجز في الجيش الكويتي في حالة العمليات الحربية، لافتاً الى ان جميع الكتب والاحصائيات العسكرية تؤكد ان نسبة خسائر الدولة في حالة العمليات العسكرية تكون 75٪ وأضاف قائلاً: وهذا يعني ان الجيش الكويتي بوضعه الحالي اذا دخل في أي عمليات عسكرية سيكون خارج المعركة بعد



احتفال سابق بتخريج إحدى دفعات المتطوعين والمجندين الإلزامي